Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(3) ; February 2019
Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
9.1.2019	14.2.2019	15.2.2019

التنمية الاقتصادية و إشكالية التمويل في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (2001–2017)

Economic development and problematic financing in Algeria
-An analytical study for the period (2001-2017)-

رجاء سبتي
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة بجاية–الجزائر

Raja SEBTI
Faculty of Economics, Business and Managment Sciences
University of Bejaia-Algeria

الملخص

تطرقنا من خلال هذا البحث إلى موضوع تمويل التنمية الاقتصادية مع تبيان أهم مصادره، استنادا إلى الواقع الجزائري و هذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، خاصة و أن الصدمة التي شهدتها أسعار النفط إبتداءا من سنة 2014، كان لها الأثر البالغ على حجم إيراداتها و سياستها الاقتصادية، الأمر الذي يحتم على صناع القرار إعادة النظر في سياساتهم ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة.حيث قمنا بالتعرض إلى مختلف البرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال الألفية الثالثة، ثم حاولنا و باستخدام التحليل، دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على موازنة الدولة، أسفرت نتائج الدراسة على أن الجباية البترولية باعتبارها مورد رئيسي للإيرادات العامة لها أثر كبير في زيادة موارد الدولة.

و سعيا وراء تخفيف الاعتماد عليها كمصدر أول للإيرادات،كان عليها رد الاعتبار لدور الجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الضريبية من خلال الحد من ظاهرة الغش و التهرب الجبائي و نشر الوعي الضريبي للمكلف بها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التمويل، الإيرادات، الجباية، النفط.

Abstract

Through this research, we discussed the subject of financing economic development with the most important sources based on the Algerian reality, with the aim of establishing a serious scientific approach to the problem of replacing the regular collection of petroleum collection, especially since the shock of oil prices starting in 2014, has had a great impact on the volume of its revenues and its economic policy, which requires decision makers to reconsider their policy of building a diversified economic base. Where we have been exposed to the various development programs followed by Algeria during the third millennium, and then we tried and using the analysis, study the impact of fluctuation in oil prices on the state budget, the results of the study showed that the collection of petroleum as a major source of public revenues has a significant impact on the increase of state resources. In order to reduce dependence on it as the first source of revenue, it had to take into consideration the role of regular collection by reviewing its tax policy by reducing the phenomenon of fraud and tax evasion and raising the tax awareness of the taxpayer.

Key words: Development, financing, revenue, collection, oil

المدخل

تحتل التنمية مكانة بالغة الأهمية في معظم الاقتصاديات باعتبارها هدف تسعى إليها كل من الدول المتقدمة و المتخلفة لمعالجة مشكلات الفقر والتخلف، لا سيما في الفترة الأخيرة عن طريق إعداد برامج معينة بغرض تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، و لتحقيق ذلك لا بد من البحث عن مصادر مالية لتمويل هذه العملية،حيث تعتمد الحكومات على مصادر متعددة للإيرادات العامة و تختلف أهميتها من بلد لآخر حسب النظام الاقتصادي السائد و مدى تقدم الدولة.

و في هذا السياق، يعتبر التمويل من المشكلات الأساسية و الهامة التي تواجه عمليات التنمية في الدول النامية، نتيجة لضعف المدخرات الوطنية، و بالتالي يتوجب عليها التدخل و السعي الجاد لرفع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط، و ذلك من خلال تطوير إستراتيجيتها الخاصة التي تساعدها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و تخصيص الموارد النادرة بشكل عادل و فعال.

و التمويل باعتباره عقبة من عقبات التنمية الاقتصادية و من أهم العراقيل التي تتسبب في إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية إلى جانب نقص كفاءة استخدام الموارد المتاحة، فهو يمثل التحدي الكبير الذي تواجهه دول العالم.

إن جهاز تمويل التنمية بالجزائر غير فعال لاعتمادها على الموارد النفطية التي تعاني من التبعية لتقلبات أسعار البترول على مستوى السوق الدولية، مما جعلها تبادر إلى القيام بإصلاحات عميقة تشمل الجهاز الضريبي حيث كانت الأولوية لإعطاء الضريبة دورا فعالا اقتصاديا و اجتماعيا يمكنها من رفع حصيلتها و بالتالي زيادة موارد الدولة.

أهداف الدراسة:

و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثر الدول النامية كالجزائر مثلا، بتقلبات أسعار البترول في انجازاتها التنموية، فضلا عن البحث عن الإجراءات الضرورية لتفعيل دور الموارد العادية للاعتماد عليها في تحقيق عملية التنمية وتجنب استخدام المصادر الخارجية.

إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث بالشكل التالي: ما هي مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الجزائر في بناء نماذجها التنموية خلال الألفية الثالثة؟ و ما مدى مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة في ظل انخفاض أسعار البترول إبتداءا من سنة 2014 ؟

منهجية الدراسة:

و للإجابة على هذه التساؤل قمنا فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند تعرضنا للجانب النظري كمدخل أساسي يتناول المصادر التي يمكن استخدامها في تمويل و توفير الموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، و في دراستنا التحليلية ارتأينا ان نقوم بدراسة تقييمية لمختلف البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الألفية الثالثة وفق المنهج التحليلي حيث قمنا بتحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر من سنة 2001 إلى 2017، لنوضح من خلالها مدى تأثر الميزانية العامة بتغيرات أسعار النفط و ذلك وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية و التمويل

المحور الثاني: واقع التجربة التنموية في الجزائر خلال الألفية الثالثة

المحور الثالث: دراسة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية و التمويل

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية:

1- تعريف التنمية:

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية، يمكن إيجازها فيما يلي:

-تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و الذي لا يمكن أن يتحقق -حتى تكون عملية التنمية حقيقية و فعالة من وجهة نظر علم الاقتصاد- إلا من زيادة دور الصناعة و التصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنا بدور القطاع الزراعي و التقليدي فيه (محمد علي، ص.65).

-التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، اقتصادية كانت أم اجتماعية، ثقافية أم سياسية، و التي تعتمد اكبر اعتماد على جهود المواطنين و الدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية، في المجتمعات المحلية و الكبيرة (العبيدي، 1995، ص.92).

-هي العملية التي يحدث من خلالها عملية تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن فقي نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج (عطية، 2000، ص.17).

-التنمية الاقتصادية هي التحديث الشامل و البناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو و تواصله لفترة طويلة من الزمن من اجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة و الموارد (طالم؛ فيلالي، 2016، ص.98).

ويتضح مما سبق، أن التنمية الاقتصادية و مهما تعددت مؤشرات قياسها، فهي عملية ديناميكية تستهدف زيادة مستوى الدخل الحقيقي للأفراد لإشباع اكبر قدر ممكن من حاجاتهم المادية، و تحسين الخدمات المقدمة لهم كالرعاية الصحية، السكن و التعليم، بغرض الوصول إلى المستوى المعيشي اللائق أي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية دون إضرار بالبيئة.

2-محددات التنمية الاقتصادية:

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات و المحددات (دغيم،2006،ص.27). من بينها :

-كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة؛

-حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية؛

-درجة الاستقرار الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي؛

-المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب؛

-درجة تحسن مستوى التعليم، التدريب و الصحة و الظروف الاجتماعية؛

- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي؛

- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

3-منافع التنمية الاقتصادية و أعباءها

نتيجة لعملية التنمية يمكن لمجتمع أن يحقق العديد من المنافع و التي تعود بالإيجاب على رفاهيته و تقدمه، و في المقابل فقد أكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الاقتصادية أعباء و تكاليف إلى جانب ما تحققه من منافع (مصيطفى؛بن سانية، 2014، ص.32-33). و يمكن للتنمية الاقتصادية أن تحقق ثلاث منافع متميزة و ذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من :

-مستوى المعيشة و توزيع الدخل الوطني؛

-أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل (أو تكلفة الفرصة الضائعة في للتنمية)، أضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية أحيانا من أعباء اجتماعية و أخرى فردية.

فالتنمية تخلق ضغطا على الموارد المتاحة، و تتطلب استثمارا مكثفا لها في سبيل إنتاج السلع و الخدمات، تحسين التعليم و الصحة و تطوير البنية التحتية، و لا يتوقع لهذه الاستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية و إنما تعكس مدى استعداد الجيل الحاضر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الأجيال اللاحقة في المستقبل و تعتبر هاته التضحية التكلفة الرئيسية لعملية التنمية. و مما يصاحب عملية التنمية ازدياد الأعباء و التكاليف الاجتماعية كالبطالة و سوء توزيع ثمار التنمية (المرجع السابق، ص.33).

ثانيا: مفهوم التمويل:

1-تعريف التمويل:

يعتبر التمويل عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، سنعرض بعض التعريفات الخاصة به كالتالي:

- يعرفه البعض على انه إمداد المشاريع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها (عبد الباقي،2016،ص293).

-هو تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد و المنظمات لإدارة أموالهم و على وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخيلهم و مصاريفهم، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة باستثماراتهم (الزغبي، 1989، ص.46).

-إن مشكلة التمويل الاقتصادي تتطلب دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل، و دراسة الوسائل التي تقوم بتجميع هذه الموارد و إحداثها و توزيعها على مختلف القطاعات (مصيطفى؛ بن سانية،مرجع سبق ذكره، ص.36).

ومهما تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع عام أو خاص. و من هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق:

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة؛

-تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛

-تحقيق الأهداف المسطرة من الدولة؛

-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشة (سكن، عمل،...).

2- مصادره: و تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **المصادر الداخلية**

و تختلف هذه الموارد في تنوعها و مقدارها من بلد لآخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه و بحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب و الرسوم المحلية الأصلية و المضافة على الضرائب و الرسوم القومية إضافة إلى الموارد و الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية المختلفة (قشام؛شقراني،2016،ص.68). و من أهمها:

-مدخرات القطاع العائلي: و تتمثل في الدخل المتاح أي بعد تسديد الضرائب و الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

-مدخرات القطاع الحكومي: و هو الفرق بين الإيرادات و النفقات الحكومية و يتمثل في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية.

-التمويل التضخمي: أو ما يسمى بالتمويل عن طريق عجز الميزانية (الفجوة في الإيرادات)، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج .

-مدخرات قطاع الأعمال: و هو ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة و لم توزع على المستخدمين و كذلك لم تحول إلى الميزانية العامة، و تكمن في الفرق بين السلع النهائية المنتجة و تكاليف إنتاجها.

-فائض حصيلة التجارة الخارجية: وتعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، حيث تحدد قدرة الاقتصاد على التوسع في تكوين رأس المال، كما أنها تقوم بدور بارز في الوفاء بتسديد خدمة الديون الخارجية التي اعتمد عليها في فترة سابقة.(طالم،فيلالي،مرجع سبق ذكره، ص.100).

- **المصادر الخارجية**

-الاقتراض الخارجي الإجباري: و تكون في حالة صدمة غير منتظرة داخلية أو خارجية، و قد تكون متعددة الأبعاد، كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية أو الارتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب.

-الاقتراض الخارجي الاختياري: و يلجا إليها البلد من تلقاء نفسه بهدف تحقيق تنمية سريعة تطمح إلى تغيير الوضع القائم.

-المنح و المعونات الأجنبية الرسمية: و تكون في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع و خدمات استهلاكية و إنتاجية .

و حسب ما ورد في دراسة (Berr, 2007). أنه و بغض النظر عن طرق التمويل، قد يبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نجاح أي نموذج إنمائي يعتمد على القدرة على تعبئة الموارد المالية التي يمكن استغلالها لأغراض تحقيق العدالة الاجتماعية و استدامة البيئة.

المحور الثاني: واقع التجربة التنموية في الجزائر خلال الألفية الثالثة

لقد ساهم التحسن في معظم القطاعات الاقتصادية ابتداءا من سنة 2000 في توفير ظروف ملائمة و تنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ، برنامج توطيد النمو (2010-2014) و المخطط الخماسي (2015-2019).

أولا: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

جدول 1. مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ***الوحدة: مليار دج***

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	33,6	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	37,6	5,6	204,2	%38,8
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0			45,0	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	%100

المصدر: البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزارة الأولى، ص05.

تبنت الدولة منذ سنة 2000، سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري و تجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و هو عبارة عن برنامج متوسط

الأجل امتد على4 سنوات خصص له مبلغ 7مليار$، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية و تقوية الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

جدول 2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) ***الوحدة: مليار دج***

القطاعات	المبلغ	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,4
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	%40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%08,0
تطوير الخدمة العمومية	203,9	%4,8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50,0	%1,1
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزارة الأولى، ص02.

و جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار المخطط السابق، ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول و الذي وصل إلى حدود 40$ سنة 2004.

قررت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع القطاعات، و يعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته و التي بلغت 55 مليار$. (خيار ساهم في انخفاض نسبة البطالة من17,7% سنة 2009 إلى10,3% سنة 2009).

ثالثا: برنامج توطيد النمو (2010-2014)

جدول3.مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014) ***الوحدة: مليار دج***

القطاعات	المبالغ
السكن	3700
الأشغال العمومية	3100
الموارد المائية	2000
الشبيبة و الرياضة	1130
التنمية الريفية	1000
التعليم العالي	886
التربية الوطنية	852
الصحة	619

المصدر: بيان مجلس الوزراء، "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، المنعقد في 24 ماي2010،ص2-4

و يتميز هذا البرنامج (الاستثمارات العمومية) بحجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من اجل تدعيم النمو و تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته مع العمل على إدماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل امثل.

و ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع و ترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع و التطور، و كذا دعم كل ما يخص التنمية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية و اجتماعية.

رابعا: برنامج المخطط الخماسي (2015-2019):

أما المخطط الخماسي (2015-2019) الذي أقرته الحكومة الجزائرية لزيادة مسيرة دعم النمو و التنمية، فقد حدد الأهداف التالية:

-برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 280 مليار$، أي ما يعادل 22100 مليار دج؛

-تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز بهدف استكملاها قبل نهاية 2014، بمبلغ 15100 مليار دج، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن و تطويره "عدل"، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر بـ2500 مليار دج سيتم توزيعها خلا الفترة القادمة، كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، و التي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دج لصالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد و التي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا (مشري؛بقة،2017، ص.05).

-منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية و ربط البيوت بشبكات الماء، الكهرباء و الغاز....الخ؛

-تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي و إيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة،

-نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

-تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات؛

-استحداث مناصب الشغل.

و لكن و مع انخفاض أسعار النفط منذ 2014، عملت الحكومة على الحفاظ على المشاريع التي شرع في انجازها و ذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل...) و المقدر حجمها بـ26 مليار$، مع الاستغناء عن باقي المشاريع الأخرى التي لا تحمل طابع الأولوية و التي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد بلغ حجمها 29 مليار$ و قد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى% 53 من المشاريع المخصصة (حيدوشي؛وعيل،2017، ص.339).

المحور الثالث: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

نظرا لارتباط الموازنة العامة للدولة بتقلبات أسعار البترول، فقد قسمنا الدراسة التحليلية إلى فترتين:

-الفترة الأولى: تحليل تطور الإيرادات في ظل ارتفاع أسعار البترول (2001-2013)

جدول 4. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2013) الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الميزانية	الجباية البترولية	الموارد العادية	نفقات الميزانية
2001	1505,5	956,4	398,2	1321
2002	1603,2	942,9	483	1550,6
2003	1947,5	1285	524,9	1766,2
2004	2229,7	1571	495,4	1891,8
2005	3082,8	2268	640,5	2052
2006	3639,9	2714	720,9	2453
2007	3687,9	2712	766,7	3108,5
2008	5111	4089	895,1	4191
2009	3676	2413	1147	4246,3
2010	4392,9	2905	1298	4466,9
2011	5790,1	3980	1527	5853,6
2012	6339,3	4184	1909	7058,1
2013	5940,9	3678	2019	6092,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: http://www.ons.dz

وزارة المالية، من الموقع: WWW.mf.gov.dz

في هذه الفترة انتقلت قيمة الإيرادات العامة من 1505 مليار دج سنة 2001 إلى 5111 مليار دج سنة 2008، أين سجلت أسعار النفط مستوى قياسي تجاوز 130$، حيث تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة 78,88%، واستمرت هذه الأخيرة في التزايد إلى أن وصلت إلى 5940,9 مليار دج سنة 2013. و بالتالي يتضح و بشكل كبير أن هناك علاقة طردية بين الموازنة العامة و أسعار البترول.

أثبتت دراسة أن الجزائر خلال هذه الفترة اعتمدت و بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة (60%) رغم الإصلاحات التي مست الهيكل الضريبي (Ait Mokhtar, 2014,p.276). و التي تزايدت مساهمتها في تمويل النفقات العامة لانجاز المشاريع، حيث أن الموارد العادية لا تغطي سوى نسبة 31% و كذا ضعف مساهمة الضرائب المباشرة و الغير مباشرة بالإضافة إلى ضعف الضغط الضريبي خارج المحروقات؛ و الذي لا يتجاوز 20,4% (دنان، ص.63). و هي نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك التي تقدر بـ25%، كما انه يعد اقل بكثير مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث نجده في المدن الصناعية الكبرى لا يقل عن 27%، و هذا يؤشر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية (قدي،2002،ص.05). و عليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني (ناصر،2009،ص.192).

و يعود ذلك إلى الأسباب التالية :

-تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية؛

-ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛

-انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛

-ارتفاع حدة التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

-الفترة الثانية: تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل انخفاض أسعار البترول (2014-2017)

ما يميز هذه الفترة هو أن السياسة الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها الجزائر أدت إلى ارتفاع النفقات مع تراجع حجم الإيرادات في ظل الأزمات التي لازمت الفترة، لكن المهمة الأساسية الأكثر إلحاحا للدول النفطية على رأسها الجزائر هي الاستخدام الفعال و الكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق و في إدارة العوائد المالية و استخدامها في تنمية و تطوير البنى التحتية يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة و تغذية صناديق الإيرادات(حيدوشي؛وعيل،مرجع سبق ذكره،ص326).

جدول 5. تحليل تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2014-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
إيرادات الميزانية	3927,748	4552,542	5011,581	6047,885

الجباية البترولية	1577,730	1722,940	1682,550	2126,987
الموارد العادية	2350,018	2829,602	3329,031	3920,898
نفقات الميزانية	6995,769	7656,331	7297,494	7282,630

المصدر: وزارة المالية، من الموقع: WWW.mf.gov.dz

لقد شهدت سوق المحروقات في العالم تدهورا كبيرا في هذه الفترة (شليحي،2016،ص.37). يرجعه بعض المحللين إلى العوامل التالية :

-التقدم الملاحظ في إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي4,4 مليون برميل يوميا خلال الفترة (2008-2014). و كذا بعض العوامل الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على سوق النفط العالمي؛

-تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، و خاصة الدول الأوربية و الصين و هو ما أدى إلى انخفاض في الطلب؛

-اتساع الفجوة بين الطلب و العرض، و خاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق؛

-الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأورو و العملات الأخرى.

كما أن الانخفاض المسجل في أسعار النفط اثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات للشركات النفطية؛ و كذا على الدول المصدرة من خلال انعكاس المسجل على ميزانياتها و على مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. في حين كان المستفيد الأكبر هو الدول المستوردة.

و حسب معطيات هذا الجدول، فان الأرقام تشير أن السنوات الأخيرة عرفت انخفاضا في قيمة الجباية النفطية المحصلة، و هو ما كان منتظرا بالنظر إلى تراجع أسعار النفط الذي تواصل منذ منتصف سنة 2014، مما انعكس سلبا على رصيد الميزان الخارجي و ميزان المدفوعات.

و أوضحت الأرقام أن الجباية البترولية انتقلت من 3678 مليار دج سنة 2013 إلى 3388 مليار دج سنة 2014 . و في مقابل ذلك فقد سجلت الجباية العادية ارتفاعا محسوسا بنسبة 8,5% خلال نفس الفترة، حتى أنها فاقت توقعات قانون المالية حيث انتقلت من 2019 مليار دج سنة 2013 إلى 3920,89 مليار دج سنة 2017. و حسب حصيلة المديرية العامة للضرائب ، فان هذه النتائج الايجابية

راجعة أساسا إلى ارتفاع تحصيل المساهمات المباشرة كالضريبة على الدخل المباشر (IRG) ، الضريبة على المؤسسات ...مما سمح بتحقيق زيادة في عائدات الضريبة خارج المحروقات (صحيفة المساء، 2017).

و حسب تقرير صندوق النقد الدولي، فقد عملت البلدان النامية بجد على تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يقوم عليه النمو. ففي الفترة بين عامي 2000-2015، تفوقت الإيرادات الحكومية السنوية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة على الاقتصاديات النامية من نحو 3,2 تريليون $ إلى 9,33,2 تريليون، وفقا للأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. و تشكل هذه الإيرادات الدعامة الأساسية لخدمات الصحة و التعليم، و تحسين حياة الأفراد (صندوق النقد الدولي، 2015،ص.09).

الشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة من سنة2001 إلى 2017، و الذي يبين أهمية الموارد العادية في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدولة خاصة بعد سنة 2010، كما يظهر تراجع الجباية البترولية بعد 2009.

رسم بياني 1.تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

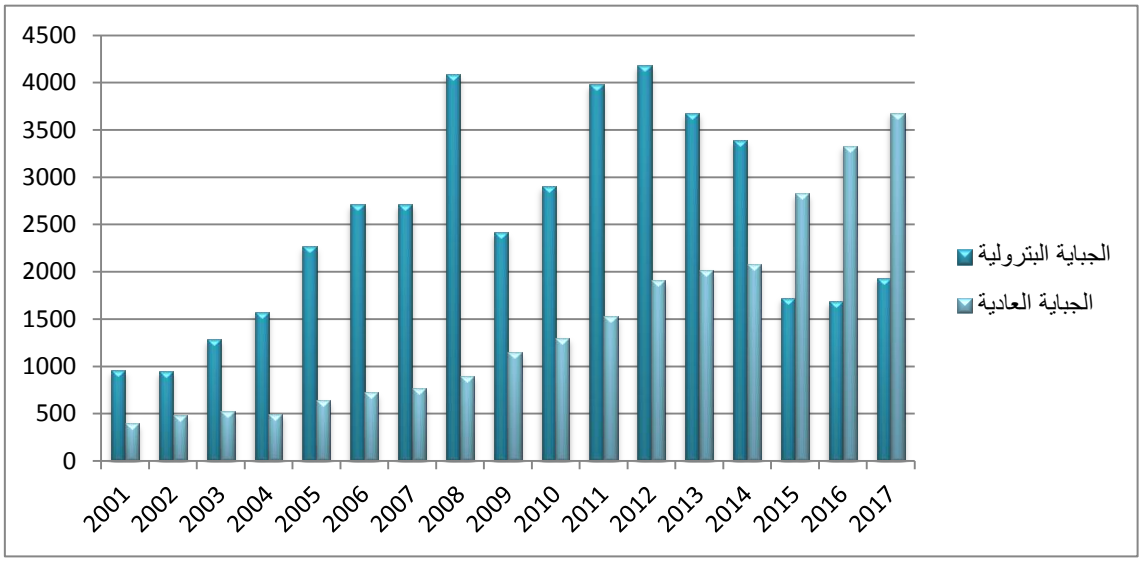

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول 04 و 05

و للإشارة فقد عمدت الحكومة لإلغاء المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير و هذا لتجنب تفاقم العجز الموازني المسجل في السنوات السابقة، مع أن تقديرات الإيرادات سنة 2016 عرفت زيادة مقارنة بسنة 2015، لكن هذه الزيادة في التقديرات تخص الإيرادات العادية التي ارتفعت بحوالي11%، و

هو انعكاس طبيعي لتدهور أسعار النفط من جهة، و إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص توسيع الوعاء الجبائي، و زيادة نسب الضرائب و الرسوم في بعض المنتجات النفطية و غير النفطية من جهة أخرى. بالإضافة إلى تدابير أخرى تهدف إلى زيادة موارد الدولة خارج الجباية البترولية.

و قد كشف المدير العام للعلاقات العامة لدى المديرية العامة للضرائب أن عائدات الميزانية المحصلة فعليا السنة الماضية بلغت 5432,9 مليار دج سنة 2017 مقابل 4758,9 مليار دج سنة 2016 مسجلة ارتفاعا سنويا بـ14,2%، و كان قانون المالية لـ2017 قد توقع عائدات ميزانية بـ635,5 مليار دج، و حسب ما تضمنه حوار ذات المسؤول، فقد بلغت الجباية النفطية المحصلة 2126,9 مليار دج سنة 2017 مقابل 1682,6 مليار دج سنة 2016 (+26,4%) أي ما يعادل 39,2% من العائدات الإجمالية للميزانية المحصلة فعليا (صحيفة التحرير،2018).

و فيما يتعلق بموارد الجباية العادية المحصلة فقد بلغت 3305,9 مليار دج سنة 2017 مقابل 3076,4 مليار دج سنة 2016 بارتفاع 7,7% ، و قد مثلت هذه الموارد 60,8% من العائدات الإجمالية للميزانية سنة 2017. و يتكفل بتحصيل الضرائب العادية كل من المديرية العامة للضرائب و مديرية أملاك الدولة و الجمارك.

و قد بلغت عائدات الجباية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب 2892 مليار دج سنة 2017 مقابل 2636,8 مليار دج سنة 2016 (+9,7%).

و حسب ذات المصدر فقد تم تحقيق هذا المستوى من التحصيل بفضل الجهود المبذولة من إدارة الضرائب قصد تحسين التحصيلات.

و ما يمكن قوله هو أن الدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة على المديين المتوسط و البعيد و عليها البحث عن أدوات التصحيح أي ملائمة و تركيز الجهد الاستثماري في آفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة و الصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية و الصيدلية (بشير، 2015، ص.195).

و ستسعى الحكومة في السنوات المقبلة إلى الاعتماد على الجباية العادية في تحضير ميزانيتها أكثر من الجباية البترولية، و هو ما جدد التأكيد عليه وزير المالية آنذاك، الذي صرح بان سنة 2019 ستشهد تحقيق جزء من الأهداف التي تم تسطيرها.

الخاتمة:

تعتبر التنمية هدفا استراتيجيا تسعى الجزائر لتحقيقه، بعد الدراسة و البحث دلت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة المخططات المنتهجة تركيزها الدائم على العائدات النفطية، و هو ما أدى إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري بعد تراجع أسعار النفط. و رغم الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، فان المبالغ الهامة للواردات مازالت تؤثر بشكل كبير على موازنة الدولة، في ظل عدم قدرة الإنتاج الوطني حاليا في تلبية الطلب المحلي و التوجه للتصدير. و بالتالي يمكننا القول انه و بالرغم من المبالغ الضخمة و المبالغ المتزايدة للإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من 147 $ للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة و لم ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نقترح بعض التوصيات:

-العمل على تنويع و تشجيع القطاعات الإنتاجية البديلة للنفط كالصناعة، الزراعة و السياحة في البلدان التي تعاني من التبعية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من اجل زيادة الإيرادات و توسيع الوعاء الضريبي و من ثم رفع الدخل الوطني و دفع عملية التنمية؛

-تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في القوانين و نظم التقدير و التحصيل؛

-مكافحة التهرب الضريبي و ذلك باستحداث ضرائب ملائمة بهدف إخضاع جميع الأنشطة حتى يتحقق ركن العدالة؛

-العمل على تدعيم الإدارة الجبائية بالهياكل القاعدية و الوسائل الحديثة و توفير الإمكانيات المادية و البشرية ؛

-تبسيط النصوص و نشر الوعي الضريبي؛

-تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المراجع:

باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بشير، مصطفى.(2015).**انتهاء الريع: الأزمة و الحل**. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع.
2. -دغيم، احمد علي.(2006).**الطريق إلى المعجزة الاقتصادية**.القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية، ط1.

3. الزغبي،خالد سمارة.(1989).**التمويل المحلي للوحدات المحلية الإدارية**. عمان-الأردن: شركة الشرق الأوسط للطباعة، الطبعة الثانية.
4. لعبيدي،اكريم عبد النبي.(1995). **الإدارة و التنمية في ليبيا**. بنغازي- ليبيا: جامعة قار يونس.
5. محمد علي ، فرهاد.**التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**.مصر: دار التعاون للطبع و النشر.
6. -مصيطفى، عبد اللطيف؛ بن سانية،عبد الرحمان.(2014).**دراسات في التنمية الاقتصادية**.بيروت-لبنان:مكتبة حسن العصرية،ط1.
7. -عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم. (2016). **إدارة البنوك التجارية**. عمان-الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.
8. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر.(2002).**اتجاهات حديثة في التنمية**. الإسكندرية-مصر: الدار الجامعية.

ثانيا: المقالات:

1. -دنان،راضية.دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014.ص51-69.نقلا عن الموقع: www.enssea.net
2. -حيدوشي،عاشور؛ وعيل، ميلود.(جوان 2017).اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.**مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات**.**05** ،321-343.
3. -طالم،علي؛ فيلالي،بومدين.(جوان 2016).إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تقييمية تحليلية.**مجلة الاقتصاد و التنمية**.**06**، 94-113.
4. -مشري،محمد الناصر؛ بقة،الشريف.(فبراير2017).تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015.**مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**.على الرابط: https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120/print/...
5. -ناصر، مراد.(2009).تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر.**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**.**مجلد25** (02). 179-199.
   - قدي،عبد المجيد.(2002، ماي).**النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة**.بحث مقدم الملتقى الوطني حول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. جامعة بليدة :الجزائر.
6. -قشام،إسماعيل ؛ شقراني،محمد.(2016).تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات و سبل النجاح.**مجلة البديل الاقتصادي**.**02**، 64-79.
7. -شليحي،الطاهر.(2016) .الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر(2000-2016)-. **مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية**. **04**،30 -47.
   - صندوق النقد الدولي.(2015، يونيو). **التمويل و التنمية**. مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52،رقم 02. نقلا عن الموقع:https://www.imf.org

ثالثا: مواقع الهيئات الرسمية:

1. –موقع وزارة المالية الجزائرية: www.mf.gov.dz
2. –موقع الديوان الوطني للإحصائيات:
3. http://www.ons.dz/-Statistiques-Economiques-html
4. –موقع بوابة الوزارة الأولى http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/
5. –بيان مجلس الوزراء:
6. http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Co

رابعا: مصادر الكترونية أخرى:

1. –حنان،ح.(2017 مارس 01).فيما تراجعت الجباية البترولية خلال الـ11 شهرا الأولى 2016...ارتفاع عائدات الجباية العادية بأكثر من 8 بالمائة.**صحيفة المساء**. تم استرجاعه في 15اكتوبر2018 على الرابط: https://www.el-massa.com/dz/index.php/component
2. –(2018 ماي 30).بالأرقام...هذه عائدات الجزائر من الضرائب لسنة 2017. **صحيفة التحرير**. تم استرجاعه في15 اكتوبر2018 على الرابط: https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A8%D8%A7%D9%

باللغة الفرنسية:

-Ait Mokhtar,Omar.(2014).**L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation-cas Algérie 1999-2014-**, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tlemcen-Algérie,

BERR, Éric. (2007/04).Le financement du développement. **Revue Tiers-Monde.192**, pp765-770.